إعمال المصدر بالنّصب في القرآن الكريم

The effect of Infinitive on the Object in the Holy Quran.

أ. مسعود خليل‡

تاريخ الاستلام: 2020.02.23 تاريخ القبــول: 2021.07.18

ملخّص: في الجملة الفعليّة يوجه الفعل عناصر الجملة من فاعل وفضلات بحسب لزومه أو تعديته ومُضيه أو حاله واستقباله، وقد يؤدي دورَ الفعلِ مشتقٌ، يقوم مقامه ويعمل عمله كالمصدر، الذي تتناوله هذه الدّراسة. يعمل المصدر عمل الفعل الذي هو منه، فإن كان الفعل لازما اكتفى المصدر بمرفوعه، وإن كان الفعل متعديا تعدى الرّفع إلى النّصب، وذلك إذا تحقّقت في المصدر شروط ثمانيّة حددها النّحاة. والمتفحّص لهذه الشّروط يجد فيها من التّعسف ما لا يقبله الواقع اللغوي، وليس لها من سند في استخدام اللغة داخل الخطاب إلاّ ما وضعه النّحاة القدامى. ويركز هذا البحث على أمرين اثنين، الأوّل مراجعة هذه الشّروط الثّمانيّة من منطلق الواقع اللغوي والاستعمال الجاري بين المتخاطبين، والأمر الثّاني تقديم تطبيقات لهذه البنيّة اللغويّة (المصدر) من خلال دراسة خمسة عشر نموذجًا قرآنيًا عمل فيها المصدر عمل فعله المتعدي فرفع ونصب، ويُذيّل البحث بكلمة في شأن اسم المصدر –كونه رديفا له–حقيقةِ وجوده وإعماله.

كلمات مفتاحيّة: المصدر؛ اسم المصدر؛ الإعمال بالنّصب.

‡ جامعة العربي التّبسي، تبسة الجزائر، البريد الإلكتروني: khalil1155m@gmail.com (المؤلّف المرسل).

Abstract: In the verb clause، the verb directs the elements of the sentence from an subject and object according to its type transitive or intransitive verbs, the role of the verb may be that the infinitive or the gerund take its place and work its work، like which is covered in this study .The infinitive works the work of its verb, so if the verb is transitive, the infinitive is satisfied with its subject, and if the verb is intransitive, it exceeds the subject to the object, and that if the infinitive fulfils eight conditions specified by the grammarians. This research focuses on two things, the first is to review these eight conditions from the standpoint of linguistic reality and the pragmatic use between the two speakers, and the second thing is to provide applications for this linguistic structure (the infinitive), and we will talk about the gerund، the fact of its existence, its work and its realization.

Keywords: infinitive; gerund; object.

المقدّمة: من أهم المفاصل الإجرائيّة في الدّرس اللساني تفكيك البنى التّركيبيّة وتفحُّص طرق النّظم النّحوي للجملة، وممّا يساعد في الإمساك بهذا الجانب النّحوي الإحاطةُ بمظهرَي التّراكيب النّحويّة: مظهر التّركيب الأصلي ومظهر التّركيب الذي تفرع عنه، ومن ثم يُقدَّر الكلام على أصله الأول ليُدرَك إعرابه ومعناه.

وإذا كانت الجملة الفعليّة ذات الفعل المتعدي تقوم على فعلها الرّافع النّاصب، فإنّ كثيرا من التّعابير البليغة تستبدل المشتقّات بالفعل، لذلك فإن هذا البحث ينظر في شأن واحد من هذه المشتقات وإحلاله محل فعله المتعدي وإعماله عمله، وهو المصدر.

1. المصدر: المصدر واحد من الأسماء التي تعمل عمل فعلها، وحدّه: <<اسم الحدث الجاري على فعله>>[1]، وجاء في النّحو الوافي <<هو ما يدل على معنى مجرد وليس مبدوءاً بميم زائدة ولا مختوما بياء مشدّدة زائدة بعدها تاء تأنيث مربوطة>>[2]

وقوله: معنى مجرد أي غير مقترن بزمن محدد، واحترز بقوله: وليس مبدوء بميم زائدة حتى يخرج المصدر الميمي، واحترز بقوله: ولا مختوما بياء مشددة زائدة بعدها تاء تأنيث مربوطة حتى يخرج المصدر الصّناعي، <<ويذكر المصدر بعد الفعل، ليؤدي عدة وظائف>>[3] منها التّوكيد وبيان الصّفة وبيان العدد وبيان العلة[4]، ويأتي عوضا عن فعله، فيقوم مقامه في الدّلالة، ويعمل عمله في النّحو، فإن كان من فعل لازم اكتفى بمرفوعه، وإن كان من فعل متعدّ تعدى الرّفع إلى النّصب تقول <<عجبت من ضربٍ زيدًا ومن ضربٍ زيدٌ عَمرًا>>[5]، وإن شئت حذفت التّنوين: <<عجبت من كسوةِ زيدٍ أباه>>[6]، فإنّ هذه المصادر وردت عوضا عن أفعالها المتعديّة، كأنّه قيل: عجبت من أن ضُرب زيدٌ (فزيد نائب فاعل أصله مفعول به)، عجبت من أن ضَرب زيدٌ عمرًا عجبت من أن كسا زيدٌ أباه.

لكنّ النّحاة العرب الأوائل أحاطوا إعمال المصدر عمل فعله بشروط هي أقرب إلى التّعليل الفلسفي وأبعد عن الاستعمال الكلامي الجاري بين المتخاطبين، وهي ثمانيّة[7]:

1- أن يخلفه فعل مع أَنْ أو ما[8]، والمقصود جواز <<أن يحل محله فعل من معناه مسبوقا بـ أن المصدريّة أو ما المصدريّة>>[9]، وأمثلة ذلك:

- آسفني ضربك زيدًا. – آسفني أن ضربت زيدًا.
- يؤسفني ضربك زيدًا. – يؤسفني أن تضرب زيدًا.
- يؤسفني ضربك زيدًا الآن. – يؤسفني ما تضرب زيدًا.

فالمثال الثّالث لا يجوز فيه أن ضربت لأنّ 'ضربت' ماض يخالف الحال، ولا يجوز أن تضرب لأنّ 'أن تضرب' مستقبل يخالف الحال كذلك، وإنّما يجوز ما تضرب فقط لأنّه هو الذي يفيد الحال 'الآن'.

2- ألاّ يكون مصغَّرا، فلا يجوز أفزعني ضُرَيْبُكَ زيدًا، وخلافٌ بين النّحويين في ذلك على حد تعبير العلامة السّجاعي (ت1197هـ)[10]، أمّا محمّد بن علي الصّبان (ت1206هـ) فذكر أن من النّحويين من أجاز إعمال المصدر مصغرا[11].

3- ألا يكون مضمَرا، فلا يجوز: قراءتي الشّعرَ حسنةٌ وهي النّثرَ سيئةٌ[12]، والعلة كما أرى لا قياس فيها، إنّما أصلها مسموع العرب.

4- ألاّ يكون محدودا، فلا يجوز: يؤسفني ضَربتك زيدًا[13]. ولكن، لم لا يعمل المصدر المحدود؟ وغياب الإجابة يشبه غيابها في عدم إعمال مصدر المرة[14].

قدّم عباس حسن (ت1979م) المثال الآتي: 'إِخْذَةُ القط فريستَه مزعجة'[15]، فإذا صح إعمال إخذة (لأنّها مصدر هيئة) فلم لا يصح: أَخذة الله المبارزين بالمعاصي مرة واحدة درس للعباد إلى يوم الميعاد. هل في هذا الشّرط معقول نتدارس حوله؟ إلاّ أن يكون رسم الأجداد.

وأضافوا إلى تلك الشّروط ألا يكون المصدر العامل مثنًى ولا جمعًا[16].

5- ألا يكون موصوفا قبل العمل، وهو ما عبر عنه ابن هشام (ت761هـ) بقوله <<ولا يُتبَع قبل العمل>>[17]، فلا يجوز: آسفني ضربُك الشّديدُ زيدًا، بل الجائز: آسفني ضربُك زيدًا الشّديدُ. فإن كان من الحسن ألاّ يفصل بين المتبوع وتابعه دخيل إلاّ لما هو أبلغ، فالأصل الوصل، فمرفوعان يُثلّثهما منصوب أقرب إلى الفطرة اللغويّة من مرفوع فمنصوب فمرفوع.

6- ألاّ يكون محذوفا، ولذلك ردوا: رحمنُ قربانًا[18] في قول الشّاعر:

هَلْ تَذْكُرُونَ إلى الدّيرَيْنِ هِجْرَتَكُم***ومَسْحَكُم صُلْبَكُم رَحْمَنُ قُرْبَانَا

أي يا رحمنُ قربانًا، والتّقدير: قولكم يا رحمنُ قربانًا.

7- ألاّ يكون مفصولا عن معموله[19]، ولذلك ردوا قول من قال إن يَوْمَ معمول لـ رَجْعِهِ في قوله تعالى

8- ﴿ **إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ** (8) **يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ**﴾ [الطّارق/8-9].

وهذا الشّرط السّابع شبيه بالشّرط الخامس، إلاّ أنّ الخامس مخصوص بالصّفة التي اشتُرط ألا تفصل العامل عن معموله. وما لاحظته هناك ألاحظه هنا، فإن صح آسفني ضربك زيدًا بالسّوط، فلم لا يصح آسفني ضربك بالسّوط زيدًا.

9- ألا يكون مؤخَّرا عن معموله[20]، فلا يجوز: يؤسفني زيدًا ضَربُكَ، وأجاز بعضهم تقديم الجار والمجرور كما في قوله تعالى ﴿**وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا**﴾ [الكهف/10].

وقد قسم أهل النّحو المصدر العامل إلى ثلاثة[21]: المضاف والمنوّن والمحلّى بـ أل.

- المضاف: وهو نوعان:

أ- مضاف إلى الفاعل كما في قوله تعالى ﴿**وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا**﴾ [الحج/40]، أي : ولولا أنّ دفع الله النّاس. <<تقول أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا>>[22] فالمصدر العامل ضرب أُضيف إلى زيد ومعموله المنصوب عمرا.

ب- مضاف إلى المفعول كما في قوله تعالى ﴿***وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا***﴾ [آل عمران/97]. فالمصدر حج مضاف إلى المفعول البيت لأن التّقدير: حُجَّ البيتَ أو يَحجُ البيتَ.

- **المنوّن:** كما في قوله تعالى ﴿**أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (14) يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ**﴾ [البلد/14-15] ذكرها سيبويه (ت180هـ) والمبرد (ت210هـ) في باب الإعمال[23]، وذكرها عبد القاهر (ت471هـ) في مقتصده[24] . تقول عجبت من ضربٍ زيدًا[25]. وزعم ابن هشام في 'ضربًا زيدًا' أن زيدًا ليست معمولا لـ 'ضربًا'؛ لأنّ المصدر إنّما يحل محلّه الفعل وحده، فالتّقدير اضربْ ضربًا زيدًا[26].
- **المحلّى بـ ألـ:** وإعماله شاذّ قياسًا واستعمالًا[27]، وممّا ورد في إعمال المحلى قول الشّاعر:

عَجِبْتُ مِن الرّزْقِ المُسِيءَ إلهُهُ***ومن تَرَكِ بَعضِ الصّالِحِينَ فَقِيرَا

تقول أعجبني الضّربُ زيدٌ عمرًا[28]، كما تقول عجبت من الضّرب زيدًا[29].

وإعمال المضاف أكثر من إعمال المنوّن. وإعمال المنوّن أكثر من إعمال المحلى[30]، لذلك جاء التّرتيب عند ابن مالك[31]:

بفعلهِ المصدرُ أَلْحِقْ في العمل***مضافا أو مجرّدًا أو مَع أل

ويكثر إضافة المصدر إلى فاعله، ثم يأتي المفعول، ويقل العكس[32].

تلك هي الشّروط التي نظّرها النّحاة، وكان تنظيرهم -في بعضه-بعيدا عن الواقع اللغوي والاستخدام الذي ألفتْه الذّائقة العربيّة من القرآن الكريم والحديث الشّريف والأشعار وفصيح النّثر. إن النّظر إلى لغتنا في تداولها بين المتخاطبين يوسّع القاعدة النّحويّة لتشمل كل مُستعمَل ثبت على السّنة العرب الفصحاء، فاشتراطهم عدم التّصغير لإعمال

المصدر يخالف المُستعمَل عند قطاع من المتكلمين لذلك استدرك السّجاعي ومحمّد بن علي الصّبان على هذا الشّرط بأن بعضًا من النّحويين يُجيز إعمال المصدر المصغر وكذا اشتراطهم عدم تحديد المصدر لإعماله فإنّ المسوغ في عدم الإعمال غير ظاهر وكيف تجمع كتب النّحو في صفحة واحدة إجازة إعمال مصدر الهيئة وعدم إجازة إعمال مصدر المرة، أي أن: طِرقتُك البابَ شديدةٌ (جملة صحيحة)، وطَرقتُك البابَ شديدةٌ (جملة ليست صحيحة)، وكذلك اشتراطهم ألا يكون المصدر العامل موصوفا قبل العمل، ألا يمكن أن تقدر **'فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ'** بوصف، أي ألا يمكن عَدُّها وصفا للعامل **'إطعام'** أي إطعامٌ مُلِحٌ أو مُحوِجٌ، لأنّه إطعام في يوم اشتد فيه الجوع. وأمّا اشتراطهم ألا يكون المصدر العامل مفصولا عن معموله ورُدَّ بذلك عمل 'رجع' في **'يَوْمَ'** لفصلهما ب **'قادر'**. لكن، أَلَمْ يفصل بين العامل ومعموله في مثال المنون بأربع كلمات **'فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ'** لماذا جاز هذا ولم يجز ذلك؟

إنّ هذه الشّروط وما ظهر فيها من تعسّف فرضتْه صرامة المنهج المعياري تستدعي حركة نقديّة توجّه الدّرس النّحوي صوب الواقع اللغوي في سبيل خدمة اللغة المتداولة التي تحقّق عمليّة التّبليغ من أقرب سبيل وأيسرها، لكن ذلك كلّه لا يحجُب هذه العبقريّة العقليّة عند النّحاة واللغويين العرب الأوائل، الذين فتقوا علم النّحو واستخلصوه من فصيح كلام العرب، فجاءت هذه الشّروط ثمرة فكريّة لذلك العقل الكبير، فإن نقدها ناقد أو قدّرها مقدِّر فإن جهده لا يعدو أن يكون كلمة شكر للتراث الذي ورثه عن الأسلاف.

2. اسم المصدر: يعرض لنا اسم آخر يعمل عمل فعله، ضمّه بعضهم إلى المصدر دون تحديده، من هؤلاء ابن آجروم (ت723هـ) في متنه حين حديثه عن المصدر، قال: <<من حُسن الخُلق عونُك أخاك إذا احتاج وأدبُك أولادَك>>[33]، فتراه جعل العون والأدب مصدرين. وجعله بعضهم قسما مستقلا عن المصدر، وسبب هذا الرّبْك أن بعض كتب النّحو المصادر لم تذكره بتة، ككتاب سيبويه ومقتضب المبرد ونعني اسم المصدر وقد عرفه ابن هشام بقوله: <<اسم الجنس المنقول عن موصوفه لإفادة الحدث، كالكلام والثّواب>>[34] ويقصد ابن هشام الكلام النّائب عن التّكليم والثّواب النّائب عن الإثابة، من باب قولهم كلّم كلامًا وأثاب ثوابًا.

وإذا كان المصدر يشتمل على كل حروف فعله الماضي، أو على أكثرها لفظا أو تقديرا، فإنّ اسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدّلالة على معناه، وخالفه بخلوّه لفظا وتقديرا من بعض حروف عامله (الفعل أو غيره) دون تعويض[35]، ففي قولنا أعطى عطاءً، عطاءً اسم مصدر، ورأى أبو البقاء (ت616هـ) أن العطاء اسم للمعطَى، وقد استعمل بمعنى الإعطاء[36].

وذكر موسى الأحمدي (ت1999م) في معجمه طائفة غير قليلة من أسماء المصادر وعدّها مصادر حيث عطفها على المصادر الأصليّة التي لا خلاف فيها[37]. وقد ورد اسم المصدر في نص واحد مع فعله الذي أُخذ منه في حديثين شريفين متتالين الأوّل: <<من توضأ فأحسن **الوُضُوءَ**..>> والثّاني: <<من اغتسل يوم الجمعة **غُسْلَ** الجنابة...>>[38].

وإذا رأى بعض الدّارسين أن اسم المصدر يلفه غموض والأفضل العدول عنه[39] فإنّ إعماله عمل فعله أمر فرضه الواقع اللغوي.

وفي إعماله قسمه ابن هشام إلى ثلاثة[40]:

1- ما يعمل مطلقا: وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كالمضرب والمقتل، وهو في الحقيقة المصدر الميمي، وإنما سمي أحيانا اسم مصدر تجوزا.

2- ما لا يعمل مطلقا: وهو ما كان من أسماء الأحداث علمًا كسبحان علمًا على التّسبيح، وحَمَادِ علمًا على الحمد.

3- ما اختُلف في إعماله: وهو ما كان اسما لغير الحدث، فاستُعمل له كالكلام فإنه أصلا اسم للملفوظ به من الكلمات، ثم نقل إلى معنى التّكليم. وذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله، شاهدهم قول الشّاعر[41]:

أكفرًا بعد رد الموت عني *** وبعد عطائك المئةَ الرّتاعَا

والفيصل في تحديد اسم المصدر هو دلالة الجملة، فإذا دلّ لفظ 'الكلام' على الملفوظ به فليس باسم مصدر، وإذا دلّ على معنى التّكليم فإنّه اسم مصدر، وكذا 'العطاء' في قول الشّاعر، فإذا كان اسما للمعطَى فليس باسم مصدر، وإذا دلّ على الإعطاء فهو

اسم مصدر، وحينها يعمل عمل فعله كما يعمل المصدر، وقد عمل 'عطاء' بالنّصب في الشّاهد المذكور آنفا فنصب 'المئةَ'، كأنّه قال: وبعد إعطائك المئةَ الرّتاعَ.

3. نماذج من القرآن الكريم عمل فيها المصدر بالنّصب: تتبّعتُ آيات القرآن الكريم التي عمل فيها المصدر بالنّصب فألفيتها خمس عشرة آيّة، اشتملت على ثمانيّة عشر مصدرا عمِل عمَل فعله المتعدي فرفع ونصب، أمّا المحلى بـ أل من المصادر العاملة فلم يرد في نص القرآن الكريم، وأمّا المنون فورد مرة واحدة، وجميع النّماذج وردت مضافة إلى الفاعل، سوى نموذج واحد أضيف إلى المفعول ونموذج آخر يجوز فيه الوجهان الإضافة إلى الفاعل والإضافة إلى المفعول، ويسرد هذا العمل الإنجازي هذه الآيات القرآنيّة بادئًا بما ورد المصدر فيها مضافا إلى الفاعل، لأنّه الأكثر، ثم ما ورد مضافا إلى المفعول أو محتملا الوجهين ويختم بنموذج ورد منوّنا.

3-1 المصدر المضاف إلى الفاعل: -قال الله تعالى ﴿**وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ**﴾ [البقرة/54].

قدرها الإمام النّسفي (ت710هـ): باتخاذكم العجلَ معبودًا، فالمصدر نصب مفعولين: العجلَ ومعبودًا المقدر[42]. فـ 'اتخاذ' مصدرٌ عَمِلَ بالنّصب و"كم" مضاف إليه وهي في التّأويل في موضع رفع، و'الْعِجْلَ' منصوب وقع مفعولا به، والتّقدير بأن اتخذتم العجلَ[43]. وقال عبده الرّاجحي (ت2010م) <<العجلَ مفعول أول للمصدر والمفعول الثّاني محذوف تقديره: إلهًا أي باتخاذكم العجلَ إلهًا"[44]. فالعامل هو المصدر عمِل عمَل فعله فنصب مفعولا ظاهرا 'الْعِجْلَ' ونصب مفعولا مقدرا يفسره سياق المعنى وهو معبودا أو إلهًا.

- قال الله تعالى ﴿**فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا**﴾ [البقرة/200].

كان العرب في الجاهليّة إذا حجوا وقفوا بين المسجد بمنى وبين الجبل فذكر أحدهم أباه بأحسن أفاعيله: اللهم كان يصل الرّحم، ويقري الضّيف...، فأنزل الله هذه الآيّة الكريمة[45]، فطلب الله من الحجيج إذا قضوا مناسكهم أن يذكروه ذكرا كثيرا، وإنّما شَبَّهَ

الكثرة بذكر الآباء جريًا على الصّنيع الذي كان متبَعًا، وشبه الزّمخشري (ت538هـ) هذا التّعبير فقال: <<كما تقول كذكر قريش آباءَهم **'أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا'** في موضع نصب عطف على **'آبَاءَكُمْ'**>>[46]. والنّاصب في هذه الآيّة هو المصدر ذكركم عمِل عمَل فعله تذكرون ومنصوبه هو المفعول به **'آبَاءَكُمْ'**، عمل فيه المصدر النّائب عن فعله تذكرون أي كما تذكرون آباءكم، فـ **'آبَاءَكُمْ'** مفعول به للمصدر المضاف إلى فاعله[47] وهو من باب إعمال المصدر المضاف إلى الفاعل.

– وقال الله تعالى ﴿**وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ**﴾ [البقرة/251].

الشّاهد هو نصب المفعول به 'النّاسَ' بالمصدر **'دَفْعُ'** (في روايّة حفص) **و'دِفَاعُ'** (في روايّة ورش)[48]. فدَفْعُ <<مصدر مضاف إلى الفاعل، **والنّاسَ** مفعوله، **وبَعْضَهُمْ** بدل بعض من كل من **النّاسَ وبِبَعْضٍ** المفعول الثّاني تُعْدِيَ إليه بحرف الجر>>[49]. <<وقُرئ دفاع وهو مصدر دَفَعَ نحو كتب كتابًا، أو مصدر دَافَعَ بمعنى دَفَعَ>>[50]. والخلاصة أنّ المصدر **'دَفْعُ'** عامل بالنّصب في **'النّاسَ' و'بِبَعْضٍ'**[51] قام مقام فعله دَفَعَ كأنّه قال ولولا أنّ دَفَعَ الله النّاسَ بعضَهم ببعض.

– قال الله تعالى ﴿ **لَّقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الذينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ**﴾ [آل عمران/181].

فالمصدرُ النّاصبُ منصوبَ فعلِه في الآيّة هو **'قَتْلَهُمُ'**، ومنصوبه هو المفعول به **'الْأَنبِيَاءَ'**. قال الدّرويش (ت1982م): <<الأنبياء مفعول به للمصدر الذي هو 'القتل'>>[52]، وقال الإمام الزّمخشري عن هؤلاء إنّهم <<أُصلاء في الكفر لهم فيه سوابق، وأنّ من قَتَلَ الأنبياء لم يُستبعد منه الاجتراء على مثل هذا القول>>[53]. وآخذُ من كلام الزّمخشري – زيادة على المعنى–أنّه قدّر أثناء تفسيره المصدر بالفعل وبصيغة الماضي وذكر بعده المنصوب بالمصدر على المفعوليّة صراحة (قَتَلَ الأنبياء)، وذلك غايّة البيان في ما يهدف إليه هذا البحث. والمصدر في هذه الآيّة من باب المضاف إلى الفاعل.

- قال الله تعالى ﴿ **فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا** ﴾ [النّساء/155].

في هذه الآيّة الكريمة توكيد أن تحريم الطّيبات لم يكن إلاّ بنقض العهد والكفر وقتل الأنبياء[54]، فرفع عنهم الطّور بسبب نقض الميثاق[55].

أشير في البدء أن من معاني هذه الآيّة ما هو متعلّق بالآيات التي بعدها من ذكر تحريم الطّيبات، أمّا التّحليل النّحوي فيبحث في العامل النّاصب وهو المصدران نقض وقتل المضافان إلى فاعلهما ومنصوب الأوّل الميثاق ومنصوب الثّاني الأنبياء، قال الدّرويش <<الأنبياء مفعول به للمصدر وهو قتلهم>>[56]. والمتفكر يجد في الآيّة أربعة مصادر ناصبة، الأوّل **'نَقْضِهِمْ'** ومعموله المنصوب **'مِيثَاقَهُمْ'**، والثّاني **'كُفْرِهِمْ'** ومعموله المنصوب تُعْدي إليه بحرف الجر 'بِآيَاتِ'، والثّالثّ 'قَتْلِهِمُ' ومعموله المنصوب **'الْأَنْبِيَاءَ'** كأنه قال نقضوا الميثاق وكفروا الآيات وقتلوا الأنبياء، والرّابع 'قَوْلِهِمْ' ومعموله الجملة الاسميّة بعده. وما جاء في هذه الآيّة من عوامل ناصبة كان جميعه من باب إضافة المصدر إلى فاعله.

- قال الله تعالى ﴿ **وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا** ﴾ [النّساء/156].

قال الإمام النّسفي <<والبهتان هو النّسبة إلى الزّنا>>[57] شاهت وجوه الكَذَبة، فلفظ **'قَوْلِهِمْ'** هو المصدر العامل عمل فعله بالنّصب، ومنصوبه هو المفعول به **'بُهْتَانًا'** عمل فيه 'قَوْلِهِمْ' لأنّه ضربٌ منه، فالبهتان ضرب من القول[58]، وفي البيان النّحوي قال الدّرويش <<بهتانا مصدر يعمل فيه القول لأنّه ضرب منه، فهو كقولهم: قَعَدَ القرفصاء. وقولك تقديره قولًا بهتانًا، فهو مفعول مطلق، وقيل: هو مصدر في موضع الحال، أي مباهتين، ولا يَبعُد جعله مفعولا به لـ **'قَوْلِهِمْ'**. فهو متضمن معنى كلام، نحو: قلت خطبةً وشعرًا>>[59]، وهذا المصدر أيضا من باب المضاف إلى فاعله، كأنّه قال: قالوا بهتانًا.

- قال الله تعالى ﴿ **وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا**﴾ [النّساء/161].

والباطل هو الرّشوة وسائر الوجوه المحرمة[60]، قال أبو البقاء: <<**'أَخْذِهِمُ'** و**'أَكْلِهِمْ'** مصدران مضافان إلى الفاعل>>[61]، فهما مصدران عاملان بالنّصب، مفعول الأوّل **'الرّبَا'** قدرت على آخره الفتحة منع من ظهورها تعذر النّطق بها، ومفعول الثّاني **'أَمْوَالَ'**. قال الدّرويش: << **'الرّبَا'** مفعول به لـ **'أَخْذِ'** لأنّه مصدر و**'أَمْوَالَ النّاسِ'** مفعول به لـ **'أَكْلِ'**>>[62]. ويظهر المصدران العاملان النّصابان منصوبي فِعليْهما على التّوالي: يأخذون، يأكلون، أمّا مرفوعاهما فهما الضّمير المضاف إليه **'هِمْ'** في الأوّل والثّاني.

– قال الله تعالى ﴿ **فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ** ﴾ [المائدة/13].

'مَا' مزيدة لإفادة تفخيم الأمر[63]، وقيل زائدة، لكنّها زيادة مقام أكثر، وهو من باب التّوكيد[64].

جاء في إعراب الدّرويش أن **'مِّيثَاقَهُمْ'** مفعول به للمصدر وهو النّقض[65]، العامل عمل فعله هو المصدر **' نَقْضِهِم'** وهو من باب إضافة المصدر إلى فاعله، أمّا معموله المنصوب فهو **'مِّيثَاقَهُمْ'** كأنّه قال نقضوا ميثاقهم.

– قال الله تعالى ﴿ **وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﴾ [المائدة/62].

قال النّسفي السّحت هو الحرام[66]، وذكر أبو حيان (ت745هـ) أنّ الإثم ظاهر الكفر[67]، والشّاهد في هذه الآيّة الكريمة **'أَكْلِهِمُ'** فهو مصدر عامل عمل فعله يأكلون استدعى مرفوعا ومنصوبا، أمّا مرفوعه فهو الضّمير 'هِمُ' المضاف إليه، وأمّا منصوبه فهو المفعول به **'السّحْتَ'**. وجاء في إعراب الدّرويش أنّ **'السّحْتَ'** مفعول به للمصدر وهو أكل[68]، أي هو العامل النّاصب منصوب فعله. كأنّه قال يسارعون في الإثم والعدوان ويأكلون السّحت.

– قال الله تعالى ﴿**لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ**﴾ [المائدة/63].

فـ **'**قَوْلِهِمُ**'** مصدر مضاف إلى الفاعل، و**'الْإِثْمَ'** مفعوله، ومثله **'**أَكْلِهِمُ**'** مصدر مضاف إلى الفاعل[69]، و**'السُّحْتَ'** مفعوله، فعمل المصدران **'**قَوْلِهِمُ**'** و**'**أَكْلِهِمُ**'** في معموليهما

بالنّصب **'الْإِثْمَ'** و**'السّحْتَ'** وهما مفعولان[70]. فتجد مرفوع المصدر: المضاف إليه **'هم'** وأما منصوبه فهو اسم ظاهر **'الْإِثْمَ'**، السّحْتَ'.

– قال الله تعالى ﴿**وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا**﴾ [الحج/40].

ومعنى **'دَفْعُ'** على روايّة حفص و**'دِفَاعُ'** على روايّة ورش الإظهار، أي إظهاره وتسليطه المسلمين منهم على الكافرين بالمجاهدة[71]. والصّوامع معبد الرّهبان في الصّحراء، والبِيَع معبد النّصارى، والصّلوات واحدها صلاة معربة من صلوتا بالعبريّة وهي معبد اليهود، والمساجد معبد المسلمين[72] والدّفع والدّفاع بالجهاد وإقامة الحدود[73] وهذه هي أوّل آيّة نزلت في القتال (الإذن في القتال)[74]، والمعنى: إنّ من سنّتي أن أدافع بعض النّاس ببعض[75]. ذكر العكبري أن **'دَفْعُ'** الحج كـ **'دَفْعُ'** البقرة[76]، أي أن التّفصيل النّحوي لهذه الآيّة من سورة الحج مثل ما تقدم من تفصيل نحوي في آيّة البقرة (الآيّة251)، أي أنّ **'النّاسَ'** مفعول به منصوب للمصدر دفع ودفاع المضاف إلى فاعله لفظ الجلالة **'اللَّهِ'** عمل هذا المصدر عمل فعله فكأنّه قال ولولا أنّ دفع الله النّاسَ/ ولولا أنّ دافع الله النّاسَ.

3-2 المصدر المضاف إلى المفعول:

– قال الله تعالى ﴿**إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ (8) يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ** ﴾ [الطّارق/8-9].

جاء في إملاء العكبري أن هناك رأيا بعدم جواز إعمال **'رجع'** في **'يَوْمَ'** للفصل بينهما بالخبر، وهناك رأي ثان على أنّ الهاء في **'رَجْعِهِ'** تعود على الماء المهين، فعلى هذا يكون منقطعا عن قوله تعالى **'يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ'** فيعمل فيه[77]. وفهم بعض الحُذَّاق أن **'يَوْمَ'** ظرف لمحذوف يدل عليه أي (يرجعه يوم تبلى السّرائر)، واعتُرض على ذلك بأنّ فيه فصلا بين المصدر ومعموله بأجنبي (وهذا هو الشّرط الذي ذكره بعض النّحاة لإعمال المصدر عمل فعله بألاّ يكون مفصولا عن معموله)، وقيل إنّه فصل بأجنبي لكنّه على نيّة التّقديم، والمقصود أنّ المعمول هو الذي على نيّة التّقديم. وبعد أن ذكر آراء عدة وما عارضها قال في آخر المبحث: "وإذا تُؤُمِّل المعنى وما يقتضيه فصيح

كلام العرب جاز أن يكون العامل، أي أن يكون **'رَجْعِهِ'** عاملا في **'يَوْمَ'** وهي معموله المنصوب"[78].

وثمّة من رأى أنّ ضمير **'رَجْعِهِ'** عائد على الإنسان لا الماء المهين، و**'الرّجع'** من رَجَعَ المتعدي و(**يَوْمَ تُبْلَى السّرَائِرُ**) متعلق برجعه أي يرجعه يومَ... فالإعمال ظاهر والنّصب ظاهر بسبب من التّعديّة[79]. أمّا البيضاوي (ت685هـ) فاكتفى بذكر: **'يَوْمَ'** ظرف لـ **'رَجْعِهِ'**[80]، ويقصد البيضاوي أن **'يَوْمَ'** مفعول فيه معمول للمصدر **'رَجْعِهِ'** العامل عمل فعله، وهو من باب إضافة المصدر إلى مفعوله، كأنّه قال يرجعه في يوم.

وقد ذكر ابن جني (ت392هـ) في باب تجاذب المعاني والإعراب هذه الآيّة الكريمة فقال <<إن حمَلْتَه في الإعراب على النّحو التّالي: إنّه على رجعه يوم تبلى السّرائر لقادر خرقت قاعدة نحويّة، وهي ألا يفصل بين الظّرف **'يَوْمَ'** وبين ما هو متعلق به من المصدر الذي هو **'الرّجع'**، فإن كان المعنى مقتضيًا والإعراب مانعًا منه احتلتَ له بأن تُضمرَ ناصبًا يتناول الظّرف ويكون المصدر الملفوظ به دالا على ذلك الفعل. والتّقدير: يرجعه يوم تبلى السّرائر، ودلّ على رجعه يرجعه دلالة المصدر على فعله>>[81]. وتأويل أبي الفتح تأويل ذكي لطيف، فقد أقام القاعدة النّحويّة التي ترفض أن يفصل بين الظّرف المعمول ومصدره العامل فيه فاصلٌ من جهة، وأقرّ انتصاب **'يَوْمَ'** بفعل يفسره المصدر **'رَجْعِهِ'** من جهة أخرى كأنّه قال: إنّه على رجعه لقادر يرجعه يوم تبلى السّرائر. لكنّ هذا التّأويل –على ذكائه ولطفه–انطلق من كون القاعدة النّحويّة التي قعَّدها النّحاة أمرًا مقدسًا لا يجوز تصويبه بله خلخلَتُه، فما ضَرَّهُ لو قال إنّ النّحاة بمعيارهم هذا خالفوا المعيارَ الأسنَى، فما دام المصدر العامل بالنّصب قد فصل بينه وبين معموله المنصوب فاصلٌ ولو بكلمة واحدة فإنّ الأصل أن تُوسَّع القاعدة بأن يلغى شرط (ألاّ يكون المصدر العامل بالنّصب مفصولا عن معموله). وأرى أنّ فيما عرضت إغناءً وإيفاءً.

3-3 المصدر المحمول على الوجهين إضافته إلى الفاعل وإضافته إلى المفعول:

– قال الله تعالى﴿ **هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ**﴾ (الرّوم/28).

العامل عمل فعله هنا هو 'خيفة' من **'خِيفَتِكُمْ'**، ومنصوبه مفعول به هو **'أنفسَ'** من **'أَنفُسَكُمْ'**، فالعامل هنا المصدر **'خِيفَتِكُمْ'**، ويجوز أن يرفع وينصب بين معموليه، فإذا انتصب الثّاني كان على تأويل رفع الضّمير، وإن ارتفع الثّاني كان على تأويل نصب الضّمير، وقد ذكر الفرّاء (ت207هـ) لطيفة فريدة في هذه الآيّة، حيث قابلها بغيرها فقال: <<نصبت الأنفس لأنّه تأويل الكاف والميم من **'خِيفَتِكُمْ'** مرفوع، ولو نَوَيْتَ في تأويلِ نصبٍ رفعتَ ما بعدها. والعرب تقول: عجبت من قيامكم أجمعون وأجمعين... ومثلها ﴿**لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ**﴾ فأوقعت الفعل من قريش على رحلةَ>>[82]، ويُستفاد من كلام الفرّاء أن المصدر **'خِيفَتِكُمْ'** يحمل على الوجهين إضافته إلى الفاعل وإضافته إلى المفعول، وجاء في إعرابها أن **'أَنفُسَكُمْ'** مفعول به للمصدر[83]، وقال الشّوكاني (ت1250هـ): قرأ الجمهور **'أَنفُسَكُمْ'** بالنّصب على أنّه معمول للمصدر المضاف إلى فاعله[84]، كأنّه قال تخافونهم كما تخافون أنفسكم.

- قال الله تعالى ﴿ **لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ** (1) **إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ** ﴾ [قريش/1-2].

الرّحلة بكسر الرّاء اسم للارتحال، وهو المسير من مكان إلى مكان بعيد، وإضافة الرّحلة إلى الشّتاء من إضافة الفعل إلى زمانه[85]، وقل عن الصّيف كما قال ابن عاشور (ت1973م) عن الشّتاء.

و**'إِيلَافِهِمْ'** بدل من إيلاف قريش، ورحلة مفعول به لـ **'إِيلَافِهِمْ'** على تقدير أن يكون من الألفة، أي أنّ إيلاف مصدر أضيف إلى مفعوله، عمل في المفعول به **'رِحْلَةَ'** بالنّصب بسبب تعديته أي أنّه مُجتلَب من فعل متعدّ، أمّا إذا كان من المؤالفة التي تعني المعاهدة فهو منصوب بنزع الخافض[86]، هذا إذا كان الفعل مُجتلَبًا من آلَفَ فكأنّه قال آلف الله القرشيين أي جعلهم يألفون رحلتين في العام، أمّا إذا كان الفعل مجتلبا من أَلِفَ فهو مضاف إلى الفاعل، فكأنّه قال أَلِفَ القرشييون رحلة. ويقول ابن خالويه (ت370هـ) ألفوا رحلة... فانتصب رحلة على المفعوليّة[87]، كما قال أبو حيان: <<رحلة اسم جنس يصلح للواحد ولأكثر، وهي مفعول به، أي ألفوا رحلةَ>>[88].

وذكر أبو البقاء أنّ رحلة معمول المصدر[89]، أي أنّ النّاصب هو **'إِيلَافِ'** من **'إِيلَافِهِمْ'** ومنصوبه المفعول به **'رِحْلَةَ'**، وانتصاب **'رِحْلَةَ'** إنّما كان بسبب من المصدر لا غير، لذلك قال الفراء <<ولم يختلفوا في نصب رحلةَ بإيقاع الإيلاف>>[90].

والخلاصة أن **'رِحْلَةَ'** منصوب للمصدر العامل **'إِيلَافِ'**، إمّا نصبٌ مباشر إذا حُملت على معنى الألفة، أو نصبٌ بنزع الخافض إذا حُملت على معنى المعاهدة.

3-4 المصدر المنوّن:

- قال الله تعالى ﴿ **وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ (12) فَكُّ رَقَبَةٍ (13) أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (14) يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ (15) أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ** ﴾ [البلد/12-16].

إن الشّاهد النّحوي في هذا النّص القرآني هو **'إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا'** لكني نقلت النّص بهذا التّوسع ليدرك المتلقي أنّ الإطعام كفكِّ الرّقبة ممّا يسهّل تجاوز تلك العقبة الكؤود، وفي تتمّة الآيّة **'مِسْكِينًا'** معطوف على المفعول محل الدّراسة، وقد ذكر ابن هشام هذه الآيّة مثالاً في معرض حديثه عن المصدر العامل المنون فقال:<<وعمله منونًا أَقْيَسُ، نحو: " **أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا** "<<[91].

قال ابن خالويه: <<من قرأ **'إِطْعَامٌ'** جعله مصدرا.. **'يَتِيمًا'** مفعول به، فعند البصريين ينتصب بـ **'إِطْعَامٌ'**، لأنّ المصدر يعمل عمل الفعل وإن كان منوَّنا، وقال أهل الكوفة إذا نُوِّن أو دخلته الألف واللام صحت له الاسميّة وبطُل عمله، وإنّما انتصب **'يَتِيمًا'** عندهم بمشتق من هذا، والتّقدير: أو إطعامٌ يُطعم يتيمًا>>[92]. فالعامل النّاصب هو **'إِطْعَامٌ'** ومنصوبه **'يَتِيمًا'** مفعول به للمصدر[93]. أمّا الفرّاء فقدر المصدر بالفعل، فكأنّ الله قال: أو أطعمَ في يوم يتيمًا ذا مسغبة. وأنت ترى كيف جعل الصّفة للمفعول، فهو الذي استبدَّ به السّغَبُ[94]، والسّغب شدّة الجوع كما قال أبو فراس الحمداني (ت357هـ)[95]:

فأظمأُ حتَّى تَرتَوي البِيضُ والقَنَا*** وأَسْغَبُ حتَّى يشبعَ الذّئبُ النّسرُ

أمّا الطّاهر بن عاشور فذهب مذهبًا لغويًا نابهًا فريدًا، فقال بأنّ الله تعالى كأنّه قال: فلا فكَّ رقبةً أو أطعمَ مسكينًا[96]. ويُفهم بجلاء أنّ المفسر جعل **'رَقَبَةٍ'** مفعولا به وكذلك

'مِسْكِينًا'، وقد تقدم ذكر اليتيم في الآيّة على المسكين، لكنّ المفسر مثّل بالمسكين لأنّ مراده المعنى، وقد ذكر أنّ **'إِطْعَامٌ'** مصدر عامل عمل فعله[97].

ومهما كان تنظير النّحاة الأوائل بألاّ يفصل بين المصدر العامل ومعموله فاصلٌ بكلمة كالوصف أو بأكثر منها كما في هذه الآيّة الكريمة، فإنّ ذلك التّنظير وما لابسه من تكلف يتضعضع بإزاء أقوال هؤلاء العلماء الذين جمعوا بين فقه النّحو وفقه القرآن فَهُمْ نحاة ومفسرون، وأختم بيان هذه الآيّة بقول الأخفش <<نُصب اليتيم على الإطعام>>[98]، وفي هذا غايّة البيان.

إنّ قراءة النّص القرآني، ونصوص تراثنا العربي (في فترة قرون الاستشهاد) تقدّم للعقل العربي آلة نقديّة لمراجعة تلك القوانين النّحويّة التي سنَّها النّحاة؛ لأنّ الاستعمال هو الأصل الذي تتفرع عنه قاعدة النّحو، فإذا شردت هذه القاعدة عن النّصوص الفصيحة الموثقة (خاصة القرآن الكريم) رُدَّتْ إليها، وليس العكس أن تؤوّل النّصوص لتوافق القاعدة، فنلاحظ –من هذا المنطلق–أنّ بعض الشّروط التي حددها النّحاة لإعمال المصدر بالنّصب تحتاج إلى مراجعة، لما ورد ممّا يخالفها من متداوَل كلام العرب. وليس من عرف لغوي فيما اشترط النّحاة من هذه الشّروط إلا التّعليل الذي كلفوا به كلفًا ثم لم يضرهم بعد ذلك أن لووا أعناق الآيات لتسوّغ ذلك التّعليل النّحوي.

إنّ آيات القرآن الكريم هي الأنموذج الأرقى للسان العربي المبين، وهي نماذج للاحتذاء، نُميل بها قواعد اللغة، ولا تُميلها هذه القواعد. أمّا ما قعده النّحاة فإن وافق الواقع اللغوي في آيات القرآن وفصيح كلام العرب منظومه ومنثوره فنِعِمَّا هو، وإن خالفه فهو محل الدّرس المتعمق، لعلّه من باب التّمحل والتّعسف الذي جنتْه المذاهب النّحويّة والفكريّة على النّحاة واللغويين، على أنّ جهد أولائك –على بشريّته–يبقى أمارة نباهة وبرهان ذكاء من خلال ما شيّدوا من صرح فكري في سبيل فهم القرآن وإفهامه.

- **<u>قائمة المصادر والمراجع:</u>**

❖ القرآن الكريم بروايّة الإمام ورش عن الإمام نافع.

1. أحمد مصطفى المراغي، تفسير المراغي، دار الفكر، ط3، 1974.

2. الإمام البخاري، صحيح البخاري، دار إحياء التّراث العربي، بيروت–لبنان د.ط، د.ت.

3. بدر الدّين الزّركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر، ط3، 1400هـ.

4. أبو بكر عبد الرّزاق الصّنعاني، تفسير عبد الرّزاق، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ط1، 1411هـ.

5. أبو بكر محمّد بن سهل بن السّراج، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط3، 1408هـ.

6. بهجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لآيات الكتاب المرتل، دار الفكر للنشر والتّوزيع، بيروت، ط1، 1414هـ.

7. بيوض بن عمر، في رحاب القرآن، نشر جمعيّة التّراث، غردايّة–الجزائر د.ط 1417هـ.

8. ابن جني، الخصائص، تح: محمّد علي النّجار، دار الهدى للطباعة والنّشر بيروت–لبنان، ط2، د.ت.

9. أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تح: لجنة من المحقّقين، دار الكتب العلمي، بيروت–لبنان، ط1، 1418هـ.

10. أبو زكرياء يحي بن زياد الفراء، معاني القرآن تح: أحمد علي نجاني ومحمّد علي النّجار، دار السّرور، بيروت–لبنان، د.ط، د.ت.

11. أبو زيد عبد الرّحمن بن صالح المكودي، شرح المكودي على ألفيّة ابن مالك تح: أحمد عبد الفتاح المكودي، دار رحاب للطباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر، د.ط د.ت.

12. السّجاعي، حاشيّة السّجاعي على القطر، مطبعة المنار، تونس، د.ط، د.ت.

13. سعيد بن مسعدة الأخفش، معاني القرآن، تح: عبد الأمير محمّد أمين الورد عالم الكتب، بيروت، ط1، 1985.

14. سيبويه، كتاب سيبويه، تح: عبد السّلام محمّد هارون، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، مصر، ط2، 1987.

15. عباس حسن ، النّحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1986.

16. أبو العباس يزيد بن المبرد، المقتضب، تح: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت–لبنان، د.ط، د.ت.

17. عبده الرّاجحي، دروس في الإعراب، دار النّهضة العربيّة، بيروت، د.ط 1983.

18. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الفكر بيروت، ط16، 1974.

19. علاء الدّين علي بن محمّد الشّهير بالخازن، تفسير الخازن، تح: عبد السّلام محمّد علي شاهين، دار الكتب العلميّة بيروت–لبنان، ط1، 1415هـ.

20. أبو فراس الحمداني، ديوان أبي فراس الحمداني، روايّة أبي عبد الله بن خالويه دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.

21. أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشري، الكشاف، تح: محمّد مرسي عامر دار الصّحف، القاهرة، د.ط، د.ت.

22. عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان دار الرّشيد للنشر، العراق، د.ط، 1982.

23. عبد الله بن أحمد بن محمود النّسفي، مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل، دار الكتب العلميّة، بيروت–لبنان، ط1، 1410هـ.

24. أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خلويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، تح: محمّد إبراهيم سليم، دار الهدى، عين امليلة–الجزائر، د.ط، د.ت.

25. ابن عبد الله محمّد بن محمّد بن آجروم الصّنهاجي، متن الآجروميّة في علم العربيّة، مطبعة المنار، تونس، د.ط، د.ت.

26. عبد الله يحيى الشّعبي، الكواكب الدّريّة، دار الكتب العلميّة، بيروت–لبنان د.ط، 1416هـ.

27. ابن مالك الأندلسي، ألفيّة ابن مالك، دار رحاب للطباعة والنّشر، الجزائر د.ط 1992.

28. محب الدّين أبو البقاء العكبري، إملاء ما من به الرّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلميّة، بيروت–لبنان، ط1، 1399هـ.

29. محمّد خليفة التّونسي، أضواء على لغتنا السّمحة، سلسلة كتاب العربي، مطبعة حكومة الكويت، د.ط، 1985.

30. محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير والتّنوير، الدّار التّونسيّة للنشر، تونس د.ط، 1984.

31. محمّد بن علي الصّبان، حاشيّة محمّد بن علي الصّبان على شرح الأشموني على الألفيّة، تح: مصطفى حسين أحمد، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت د.ط، د.ت.

32. محمّد بن علي بن محمّد الشّوكاني، فتح القدير، تح: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، ط3، 1417هـ.

33. محمّد بن عيسى بن سورة التّرمذي، سنن التّرمذي، تح: عبد الرّحمن محمّد عثمان، دار الفكر، بيروت، ط2، 1403هـ.

34. محمّد أبو النّجا، حاشيّة أبي النّجا على شرح الشّيخ خالدّ على متن الآجروميّة طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العلميّة، مصر، د.ط، د.ت.

35. محمود الألوسي البغدادي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، دار الفكر، بيروت، د.ط، 1978.

36. محي الدّين الدّرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مؤسسة الإيمان، بيروت د.ط، د.ت.

37. مهدي المخزومي، في النّحو العربي قواعد وتطبيق، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1986.

38. موسى بن محمّد بن المليانى الأحمدي، معجم الأفعال المتعديّة بحرف، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، د.ط، د.ت.

39. ناصر الدّين أبو سعيد البيضاوي، أنوار التّنزيل وأسرار والتّأويل، تح: محمّد عبد الرّحمن المرعشلي، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط1، 1418 هـ.

40. ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا–بيروت، د.ط، د،ت.

41. ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، مصر، د.ط، 2004.

42. ابن هشام، شرح قطر النّدى وبل الصّدى، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد دار رحاب للطباعة والنّشر، الجزائر، د.ط، د،ت.

43. ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدريّة في علم اللغة العربيّة، تح: هادي نهر، مطبعة الجامعة–بغداد، د.ط، 1397هـ.

الهوامش:

[1] ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، مصر، د.ط، 2004، ص392، وينظر محمّد أبو النّجا، حاشيّة أبي النّجا على شرح الشّيخ خالدّ على متن الآجروميّة، طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العلميّة، مصر، د.ط، د.ت، ص81.

[2] عباس حسن، النّحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1986، 181/3.

[3] مهدي المخزومي، في النّحو العربي قواعد وتطبيق، مطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده مصر، ط2، 1986، ص105.

[4] ينظر مهدي المخزومي، في النّحو العربي قواعد وتطبيق (مرجع سابق)، ص105–106.

[5] سيبويه، الكتاب، تح: محمّد عبد السّلام هارون، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، مصر ط2، 1987، 189/1.

[6] سيبويه، الكتاب (مرجع سابق)، 190/1.

[7] السّجاعي، حاشيّة السّجاعي على القطر، مطبعة المنار، تونس، د.ط، د.ت، ص99.

[8] ابن هشام، شرح شذور الذّهب (مرجع سابق)، ص392.

[9] عباس حسن، النّحو الوافي (مرجع سابق)، 212/3.

[10] السّجاعي، حاشيّة السّجاعي على القطر (مرجع سابق)، ص99-100.

[11] ينظر محمّد بن علي الصّبان، حاشيّة محمّد بن علي الصّبان على شرح الأشموني على الألفيّة، تح: مصطفى حسين أحمد، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، د.ط، د.ت 291/2.

[12] السّجاعي، حاشيّة السّجاعي (مرجع سابق)، ص100.

[13] السّجاعي، حاشيّة السّجاعي (مرجع سابق)، ص100.

[14] عباس حسن، النّحو الوافي(مرجع سابق)، 228/3.

[15] عباس حسن، النّحو الوافي (مرجع سابق)، 228/3.

[16] عباس حسن، النّحو الوافي (مرجع سابق)، 217/3..

[17] ابن هشام، شرح شذور الذّهب (مرجع سابق)، ص392.

[18] السّجاعي، حاشيّة السّجاعي (مرجع سابق)، ص100.

[19] ينظر عباس حسن، النّحو الوافي (مرجع سابق)، 216/3.

[20] السّجاعي، حاشيّة السّجاعي (مرجع سابق)، ص100. وينظر ابن هشام، شرح شذور الذّهب (مرجع سابق)، ص381.

[21] السّجاعي، حاشيّة السّجاعي (مرجع سابق)، ص100.

[22] أبو العباس يزيد بن المبرد، المقتضب، تح: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت-لبنان، د.ط، د.ت، 14/1، وينظر أبو بكر محمّد بن سهل بن السّراج، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط3، 1408، 137/1، وينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط16 1974، 65/2.

[23] ينظر كتاب سيبويه (مرجع سابق)، 189/1، وينظر المبرد، المقتضب (مرجع سابق) 15/1.

[24] عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرّشيد للنشر، العراق، د.ط، 1410، ص564.

[25] المبرد، المقتضب (مرجع سابق)، 14/1، وينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل (مرجع سابق)، 65/2.

[26] ابن هشام، قطر النّدى وبل الصّدى، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار رحاب للطباعة والنّشر، الجزائر، د.ط، د.ت، ص265.

[27] السّجاعي، حاشيّة السّجاعي (مرجع سابق)، ص101، وينظر ابن هشام، شرح شذور الذّهب (مرجع سابق)، ص381.

[28] المبرد، المقتضب (مرجع سابق)، 15/1.

[29] ابن عقيل، شرح ابن عقيل (مرجع سابق)، 65/2.

[30] ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدريّة في علم اللغة العربيّة، تح: هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، د.ط، 1397، ص71، وينظر أبو زيد عبد الرّحمن بن صالح المكودي، شرح المكودي على ألفيّة ابن مالك، تح: أحمد عبد الفتاح المكودي، دار رحاب للطباعة والنّشر، الجزائر، د.ط، د.ت، ص110.

[31] ابن مالك الأندلسي، ألفيّة ابن مالك، دار رحاب للطباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر، د.ط 1992، ص39.

[32] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، د.ط، د.ت، ص262.

[33] ابن عبد الله محمّد بن آجروم الصّنهاجي، متن الآجروميّة في علم العربيّة، مطبعة المنار، تونس، د.ط، د.ت، ص63.

[34] ابن هشام، شرح شذور الذّهب (مرجع سابق)، ص410.

[35] عباس حسن، النّحو الوافي (مرجع سابق)، 209/3.

[36] محب الدّين أبو البقاء العكبري، إملاء ما من به الرّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جيمع القرآن، دار الكتب العلميّة، بيروت–لبنان، ط1، 1399، 60/1.

[37] موسى بن محمّد بن ملياني الأحمدي، معجم الأفعال المتعديّة بحرف، دار العلم للملايين بيروت–لبنان، د.ط، د.ت، باب الهمزة، ص6.

[38] الإمام البخاري، صحيح البخاري، دار إحياء التّراث العربي، بيروت–لبنان، د.ط، د.ت (كتاب الجمعة)، 3/2، وينظر محمّد بن عيسى بن سورة التّرمذي، سنن التّرمذي، تح: عبد الرّحمن محمّد عثمان، دار الفكر، بيروت، ط2، 1403، رقم الحديث 496و497، 5/2.

[39] ينظر محمّد خليفة التّونسي، أضواء على لغتنا السّمحة، سلسلة كتاب العربي، مطبعة حكومة الكويت، د.ط، 1985، ص98، وينظر عباس حسن، النّحو الوافي (مرجع سابق) 221/3.

[40] ابن هشام، شرح شذور الذّهب (مرجع سابق)، ص420–421.

[41] ينظر ابن هشام، شرح شذور الذّهب (مرجع سابق)، ص422.

[42] عبد الله بن أحمد بن محمود النّسفي، مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل، دار الكتب العلميّة بيروت–لبنان، ط1، 1410، م1، ج48/1.

[43] ينظر محي الدّين الدّرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مؤسّسة الإيمان، بيروت، د.ط د.ت، 103/1.

[44] عبده الرّاجحي، دروس في الإعراب، دار النّهضة العربيّة، بيروت، د.ط، 1983، 72/3.

[45] أبو زكرياء يحي بن زياد الفراء، معاني القرآن، تح: أحمد علي نجاني ومحمّد علي النّجار، دار السّرور، بيروت–لبنان، د.ط، د.ت، 122/1.

[46] أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشري، الكشاف، تح: محمّد مرسي عامر، دار الصّحف القاهرة، د.ط، د.ت، 350/1.

[47] الدّرويش، إعراب القرآن (مرجع سابق)، 298/2.

[48] الدّرويش، إعراب القرآن (مرجع سابق)، 374/2.

[49] أبو البقاء العكبري، إملاء ما من به الرّحمن (مرجع سابق)، 61/1.

[50] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تح: لجنة من المحققين، دار الكتب العلميّة، بيروت–لبنان، ط1، 1418، 278/2.

[51] ينظر عبد الله يحي الشّعبي، الكواكب الدّريّة، دار الكتب العلميّة، بيروت–لبنان، د.ط 1416، 592/2.

[52] الدّرويش، إعراب القرآن (مرجع سابق)، 121/4.

[53] الزّمخشري، الكشاف (مرجع سابق)، 217/1.

[54] النّسفي، مدارك التّنزيل (مرجع سابق)، م1، ج261/1.

[55] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط (مرجع سابق)، 403/3.

[56] الدّرويش، إعراب القرآن (مرجع سابق)، 371/6.

[57] النّسفي، مدارك التّنزيل (مرجع سابق)، م1، ج261/1.

[58] العكبري، إملاء ما من به الرّحمن (مرجع سابق)، 117/1.

[59] الدّرويش، إعراب القرآن (مرجع سابق)، 372/6.

[60] النّسفي، مدارك التّنزيل (مرجع سابق)، م1، ج263/1، وينظر ناصر الدّين أبو سعيد البيضاوي، أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، تح: محمّد عبد الرّحمن المرعشلي، دار إحياء التّراث العربي، ط1، 1418، 136.

[61] العكبري، إملاء ما من به الرّحمن (مرجع سابق)، 117/1.

[62] الدّرويش، إعراب القرآن (مرجع سابق)، 375/6.

[63] النّسفي، مدارك التّنزيل (مرجع سابق)، م1، ج275/1.

[64] بدر الدّين الزّركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ط3، 1400، 71/3.

[65] الدّرويش، إعراب القرآن (مرجع سابق)، 429/6.

[66] النّسفي، مدارك التّنزيل (مرجع سابق)، م1، ج291/1.

[67] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط (مرجع سابق)، 532/3.

[68] الدّرويش ، إعراب القرآن (مرجع سابق)، 516/6.

[69] ينظر العكبري، إملاء ما من به الرّحمن (مرجع سابق)، 128/1.

[70] الدّرويش، إعراب القرآن (مرجع سابق)، 517/6.

[71] الزّخشري، الكشاف (مرجع سابق)، 86/4.

[72] أحمد مصطفى المراغي، تفسير المراغي، دار الفكر، ط3، 1974، م6، ج116/17.

[73] علاء الدّين علي بن محمّد الشّهير بالخازن، تفسير الخازن، تح: عبد السّلام محمّد علي شاهين، دار الكتب العلميّة، بيروت–لبنان، ط1، 1415، 258/3.

[74] أبو بكر عبد الرّزاق الصّنعاني، تفسير عبد الرّزاق، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ط3، 1400، 34/2.

[75] بيوض بن عمر، في رحاب القرآن، نشر جمعيّة التّراث، غردايّة–الجزائر، د.ط، 1417، 470/4.

[76] العكبري، إملاء ما من به الرّحمن (مرجع سابق)، 79/2.

[77] العكبري، إملاء ما من به الرّحمن (مرجع سابق)، 153/2.

[78] محمود الألوسي البغدادي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، دار الفكر، بيروت، د.ط، 1978، 126/30–127.

[79] محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير والتّنوير، الدّار التّونسيّة للنشر، د.ط، 1984 256/30.

[80] البيضاوي، أنوار التّنزيل (مرجع سابق)، ص794.

[81] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمّد علي النّجار، دار الهدى للطباعة والنّشر، بيروت–لبنان، ط2، د.ت، 255/3–256.

[82] الفراء، معاني القرآن (مرجع سابق)، 324/2.

[83] بهجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لآيات الكتاب المرتل، دار الفكر للنشر والتّوزيع، بيروت، ط1، 1414، 104/9.

[84] محمّد بن علي بن محمّد الشّوكاني، فتح القدير، تح: يوسف الغوش، دار المعرفة بيروت ط3، 1403، 280/4.

[85] الطّاهر بن عاشور، التّحرير والتّنوير (مرجع سابق)، 557/30.

[86] الألوسي، روح المعاني (مرجع سابق)، 306/30.

[87] أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، تح: محمّد إبراهيم سليم، دار الهدى عين امليلة–الجزائر، د.ط، د.ت، ص213.

[88] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط (مرجع سابق)، 516/8.

[89] أبو البقاء العكبري، إملاء ما من به الرّحمن (مرجع سابق)، 516/2.

[90] الفراء، معاني القرآن ، (مرجع سابق) 293/3.

[91] ابن هشام شرح شذور الذّهب (مرجع سابق)، ص392.

[92] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن (مرجع سابق)، 109.

[93] العكبري، إملاء ما من به الرّحمن (مرجع سابق)، 155/2.

[94] ينظر الفراء، معاني القرآن ، (مرجع سابق) 265/3.

[95] أبو فراس الحمداني، ديوان أبي فراس الحمداني، روايّة أبي عبد الله بن خالويه، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت، ص159.

[96] الطّاهر بن عاشور، التّحرير والتّنوير (مرجع سابق)، 356/30.

[97] الطّاهر بن عاشور، التّحرير والتّنوير (مرجع سابق)، 358/30.

[98] سعيد بن مسعدة الأخفش، معاني القرآن، تح: عبد الأمير محمّد أمين الورد، عالم الكتب بيروت، ط1، 1985، 739/2.